

الميثاق الثاني

نشاط "العقار الصناعي"

127
مليون دولار

يهدف نشاط "العقار الصناعي"، الذي رصد له غلاف مالي يناهز 127 مليون دولار، إلى بلورة مقاربة جديدة في مجال برمجة وتطوير وإعادة تأهيل وتدبير فضاءات الاستقبال الصناعية، قائمة على تلبية حاجيات السوق وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستدامة البيئية والاجتماعية. ويتمحور هذا النشاط، الذي يتم تنفيذه بتعاون وثيق مع القطاع المكلف بالصناعة، حول ثلاثة مكونات:

تقديم الدعم التقني للأطراف المعنية في مجال تطوير وتدبير المناطق الصناعية. مركز الخبرة لتطوير العقار الصناعي، المحدث على مستوى وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب، سيكون مدعوا لتقديم الدعم التقني للأطراف المعنية، خاصة الوزارة المكلفة بالصناعة، قصد بلورة وتنزيل النموذج الجديد لتطوير مجمعات صناعية مستدامة وإعادة تأهيل مناطق صناعية قائمة، خاصة من خلال إنجاز دراسات للسوق، وتعزيز قدرات الأطراف الفاعلة المعنية بتطوير المناطق الصناعية، ونشر الممارسات الفضلى في هذا المجال.



بلورة نموذج جديد لتطوير المجمعات الصناعية المستدامة وتأهيل مناطق صناعية قائمة، يركز على تلبية حاجيات السوق وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستدامة البيئية والاجتماعية. وسيتم تنزيل هذا النموذج، في مرحلة تجريبية، على مستوى ثلاثة مواقع تتواجد بجهة الدار البيضاء-سطات. وهكذا، سيتم إعادة تأهيل وتوسعة منطقتين صناعيتين ببوزنيقة وحد السوالم، كما سيتم إحداث منطقة صناعية بساحل لخيطة، وذلك وفق النموذج الجديد. وقد تم اختيار المواقع التي ستحتضن هذه المناطق الصناعية بناء على مجموعة من المعايير، من أهمها الطلب، والأثر الاقتصادي، والجدوى المالية، والمساحة الممكنة تعبئتها، وانتفاء مخاطر كبرى.



إنشاء صندوق للمناطق الصناعية المستدامة، بهدف دعم المبادرات الخاصة أو العمومية التي ترمي إلى تحسين حكامه واستدامة المناطق الصناعية القائمة أو المستحدثة. وسيمكن هذا الصندوق من تعزيز العرض من الأراضي الصناعية التي تستجيب لحاجيات المقاولات، خاصة من حيث الموقع، وجودة البنيات التحتية، وتوفير خدمات المواكبة، واعتماد أسعار تنافسية، ليساهم بذلك في الرفع من الاستثمارات الخاصة وفرص الشغل المحدثه وفي تحسين إنتاجية المقاولات في المناطق الصناعية المعنية ونجاعتها البيئية والاجتماعية. وبلغ الغلاف المالي الذي رصد لهذا الصندوق، المحدث بالتعاون مع القطاع المكلف بالصناعة، 30 مليون دولار، تشكل مساهمة هذا القطاع فيه نسبة 50%.

